

عنوان البرنامج: قبسات من أنوار الحديث النبوي الشريف
الوحدة الثانية: مدخل عام إلى علوم الحديث (ب - المصنفات في متون الحديث)
الدرس الأول: مصطلح الحديث النشأة والتطور (المرحلة الأولى: قواعد مستقاة من القرآن الكريم)
اسم المحاضر: الدكتور محمد السرار

مصطلح الحديث النشأة والتطور (المرحلة الأولى: قواعد مستقاة من القرآن الكريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهديه الله فهو المهتد، ومن يضل فلن تجد له وليا مرشدا.

أما بعد:

فهذه هي الحلقة الخامسة من هذه الحلقات الممهדות لهذه الإطالة، هذه النافذة التي تفتحها المنصة العلمية بالرابطة المحمدية، والتي هي بعنوان: «قبسات من أنوار الحديث النبوي الشريف»، وهذه القبسات كما هو معلوم مزيج من علم الحديث: بقواعده، بمصطلحاته، بأحكام أهله المعروفة، ومن المتون النبوية الشريفة وما فيها من أحكام ومن حكام، ولأجل ذلك احتيج في هذا البرنامج إلى مجموعة من المقدمات التي تمهد للكلام الذي سيأتي بعد هذه الممهדות، منها ما يتعلق بتعريف علم الحديث، منها ما يتعلق بمصطلح علم الحديث وتطوره، منها ما يتعلق بأصناف المصنفات، وأنواع المؤلفات في علم الحديث، مع ما هي عليه من تراتيب متباينة، ومن مناهج متعددة، وهي تكمل بعضها بعضا، ويدعم بعضها بعضا، هذه الحلقة أريد من خلالها أن أطل إطلالة سريعة جدا على مصطلح الحديث وكيف تطور.

مصطلح الحديث أو قواعد علم الحديث نشأة مع الوحي، وذلك أن الحديث لانتمائه إلى قسم الأخبار فإنه يقوم على النقل، وكل نقل يقوم على الناقل، ينظر إلى الناقل لأنه هو المفتاح الرئيسي لمعرفة الثابت من غيره.

وعلى هذا فإن العلماء قد شاع قولهم: «إذا كنت ناقلا فالصحة، وإذا كنت مُدعيا فالدليل»، ذلك أن ما يروجه الناس ينقسم إلى قسمين:

إما قضايا، وهذه القضايا يحتاج في إثباتها إلى الأدلة والبراهين التي تدعم الطرح وتسند، وإما أخبار تنقل، وأحاديث تروى، فأما ما يتعلق بالقضايا فإنها تحتاج إلى برهنة، وأما ما يتعلق بالأخبار والأحاديث فإنها تحتاج إلى عدالة النقلة، وهذه العدالة هي إحدى الأسس الكبرى التي تبنى عليها صحة الحديث، ولهذا قالوا: «إذا كنت مدعيا فالدليل، وإذا كنت ناقلا فالصحة»، والصحة مبنية على ناقل الحدث وراوي الخبر، هذه القواعد وهذه الأصول والتي سميت بعد ذلك بألفاظ إصطلاحية قَعَّدها القرآن الكريم، قَعَّدها الوحي، قَعَّدت في الزمن النبوي الشريف من خلال تعديدات القرآن الكريم، وتفصيلات السنة النبوية الشريفة، وأكتفي في هذه الحلقة نظرا لمحدودية المساحة الزمنية لكل حلقة من هذه الحلقات بركنين رئيسيين تبنى عليهما الرواية عموما، وهما يتعلقان معا بالنَّاقِل.

فأما **الركن الأول**: فهو **أهلية الناقل**، وقد تحدث القرآن الكريم عن أهلية الناقل وجعل هذه الأهلية معتمد الصحة، ومستند ثبوت الخبر، وحذر من أخبار الذين لا تتوفر فيهم هذه الأهلية، وهي العدالة فقال عز من قائل: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين» فجعل خبر الفاسق مقتضيا للتوقف فيه، ومفهوم الآية يفيد أن خبر غير الفاسق يقبل، لأن العدالة تكون سببا، أو تكون إحدى الشروط التي تشترط لكي يكون الخبر مقبولا.

وأما **الأساس الثاني**: قلنا إن الأساس الأول: هو أهلية الناقل، وأما الأساس الثاني: فإنه **العدد في النقلة**، إذ من المعلوم أن الخبر الذي ينقله واحد ليس في درجة واحدة، كالخبر الذي ينقله إثنان، ولا هو كالخبر الذي ينقله الثلاثة، ولا هو كالخبر الذي ينقله جمع كثير، ولهذا كلما تعدد النقلة وكثر المحدثون بالخبر، كلما ازدادت درجة اليقين في ثبوت ذلك الخبر، ولهذا فإن حديث الأحاد ليس كخبر المتواتر، إذ إن الخبر المتواتر قطعي الثبوت، نظرا لوجود العدد الكثير الذين يستحيل وقوع الكذب منهم اتفاقا أو تواطعا، هذا الأمر وهذا الأساس الكبير وهو ملاحظة العدد في النقلة أشار إليه القرآن الكريم في آيات كثيرة منها قول الله عز وجل: «وأشهدوا ذوي عدل منكم» فأشار إلى أن الشهادة

في بعض القضايا الحساسة خصوصا القضايا المتعلقة بالأسرة: كالزواج، وما شابه ذلك هذه تحتاج إلى تعدد العدول، والشهادة تجتمع مع الرواية في كثير من الشروط، ومنها اشتراط العدالة، فكما أن العدالة مشترطة في النقلة، فهي أيضا مشترطة في العدول، وكما أن تعدد الشهود يفيد قوة الشهادة، فكذلك تعدد الرواة والنقلة يفيد قوة الرواية.

إذن هذه هي بعض الإشارات الكبرى التي وجدت في السنة النبوية وفي القرآن الكريم، وسأشير في الحلقة المقبلة إن شاء الله إلى بعض هذه الأسس، وبعض هذه القواعد الكبرى في السنة النبوية الشريفة إلى ذلكم الحين أستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.